HNSJ Humanities & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net

مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير للعام 2022 = 4.91

عنوان البحث

الشواهد الشعرية في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك "باب الفاعل نموذجا"

صالح مرفي مرضي الشمري[1]

[1] جامعة حائل، المملكة العربية السعودية.

HNSJ, 2022, 3(11); https://doi.org/10.53796/hnsj31121

تاريخ النشر: 2022/11/01م تاريخ القبول: 2022/10/23م

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الشواهد الشعرية في شرح ابن عقيل (باب الفاعل) والتعريف بعلمين من أعلام النحو العربي. وذكر أهمية الشاهد الشعري النحوي. اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي والوصفي وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن الشعر العربي يعتبر من أهم مصادر الدراسات في اللغة العربية، لذلك اعتمد عليه العلماء عامة وعلماء اللغة خاصة وذلك في التقعيد. وتوصلت الدراسة كذلك الى أن النحاة السابقون اشتهروا بالأمانة حيث إنهم لا يحتجوا إلا بالأبيات الصحيحة الأصيلة.

المقدمة

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه، عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه والصلاة والسلام على سيدنا محمد معلم الأولين والآخرين أما بعد:

ليس غريبا على العرب الأوائل الذين قرضوا أجمل الأشعار معتمدين على الفطرة والذوق الجميل، أن يبدعوا في تذوق هذا الشعر وإتقان صنعته، بما يملكون من أدوات فطرية جُبلوا عليها، فالشعر ديوان العرب به خلدوا مآثرهم، وحفظوا تاريخهم وهو المرجع الأول لقواعد النحو العربي، يُستشهد به على ما غمُض من ألفاظ القرآن الكريم، من هنا جاءت أهمية الشاهد الشعري خاصة في النحو، "إن الشاهد في علم النحو هو النحو"[1]

وقد حرص علماء النحو واللغة على جمع الشعر، والاستشهاد به لتأييد ما يأتون به من قواعد وآراء، وحرص هؤلاء على جمع الشواهد الشعرية من كتب اللغة والنحو والأدب على مرّ العصور لإثبات آرائهم وتوثيقها بتلك الشواهد.

ومن أشهر النحاة الذين نظموا قواعد النحو العربي في شعر: ابن مالك حين جمع كل قواعد النحو في ألفيته، وقد تابع هذا الجهد العظيم ابن عقيل في شرحه وتفصيله لأبيات ابن مالك خدمة للعربية والدين والدارسين، مدعما شرحه وتفصيله بشواهد شعرية لا تقل أهمية عن القاعدة النحوية، لأن الشاهد النحوي هو النبع الأول الذي يستسقي منه النحو قواعده، لذلك كان لابد من الوقوف في هذا البحث على جهود ابن عقيل في شرحه للألفية وبيان أهمية ودور الشاهد الشعري الذي ازدحمت به هذه الشروح عامة، وفي باب الفاعل خاصة ، وقد اشتملت هذه الدراسة على فصلين يسبقها التمهيد الذي تناول تعريفا موجزا بابن مالك وابن عقيل.

واشتمل الفصل الأول على مبحثين كان محوره الأساسي التعريف بالشاهد لغة واصطلاحا، وأهمية الشاهد الشعري النحوي، مع بيان نهج النحاة في جمع الشاهد الشعري، والتحديد الزماني والمكاني.

وجاء الفصل الثاني مختصا بدراسة الشواهد الشعرية، وفي الخاتمة ذكر لأهم النتائج التي انتهى إليها البحث.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الآتي:

– ما أهمية الشاهد الشعري في علم النحو عامة؟ وفي شرح ابن عقيل خاصة؟ ولمَ حرص علماء اللغة والنحو على تتبع الشاهد الشعري والاهتمام به؟ وقد تفرع من هذه المشكلة أسئلة عدة جاءت كالتالي:

– من هو ابن عقيل؟ ولماذا اختار الألفية لشرحها؟

– ما هو الدور الذي لعبه الشاهد الشعري في توضيح أبيات ابن مالك؟

– ما النهج الذي اتبعه النحاة في جمع الشاهد الشعري؟

– هل اتضحت مقاصد ابن عقيل وعلومه في شواهده؟

(1) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، ط1، دار المعارف (القاهرة 1999 م)، ص: 192

– وكيف قام الشاهد الشعري بمهمته في خدمة النحو عامة و(باب الفاعل) خاصة عند ابن عقيل؟

منهج البحث:

يتطلب البحث اتباع المنهج التاريخي والوصفي من خلال التعريف بابن مالك وابن عقيل وتتبع الشاهد الشعري وبيان نهج النحاة في جمع الشاهد الشعري، والمنهج التحليلي في الحديث عن الشواهد الشعرية النحوية في (باب الفاعل) نموذجا.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الشواهد الشعرية في شرح ابن عقيل (باب الفاعل)

ويهدف إلى:

1 – التعريف بعلمين من أعلام النحو العربي.

2 – ذكر أهمية الشاهد الشعري النحوي.

3 – نهج النحاة في جمع الشاهد الشعري، والتحديد الزماني، والتحديد المكاني.

4 – بيان دور الشاهد الشعري في توضيح أراء النحاة ودعمها.

5 – جهود ابن عقيل في شرحه للألفية عامة وباب الفاعل على وجه الخصوص.

التمهيد:

أهمية الشاهد الشعري النحوي:

تشكل الشواهد الشعرية النحوية أهمية كبيرة في تراثنا اللغوي بوجه عامة، والنحوي بشكل خاص، من خلالها صيغت قواعد النحو العربي، ودارت خلافات بين النحاة في مذاهبهم المختلفة، والعودة إليها عندما يشكل ما يصعب عليهم، أو كانت وجهات النظر مختلفة حول قضية ما [2].

قال ابن عباس" إذا سألتموني عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب، ومما يدلل على أهمية الشاهد الشعري أن ابن عباس كان أول من ارتقى المنبر وأخذ يفسر القرآن ويستشهد به في الشعر ومن ذلك قوله: "الشعر ديوانُ العرب، فإذا خَفِيَ عليهم الحرفُ من القرآن الذي أَنْزَلَه الله بلغة العرب، رجعوا إلى ديوانها، والتمسوا معرفة ذلك منه"[3]

إذا لم يستشهد النحاة على أن الفاعل مرفوعا، أو على اسمية المبتدأ مثلاً باعتبار أن ما جاء على الأصل والقياس، لا يحتاج لدليل لأن "من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل"[4]، فعند وجود الخلاف أو

([2]) أميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية 1420هـ/1999م)، ص5.

([3]) أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن الفهري المعروف بالبونسي، كنز الكتاب ومنتخب الآداب، د. ط، (المجمع الثقافي، أبو ظبي عام النشر: 2004م)، تحقيق: حياة قارة، ص142.

([4]) تمام حسان، الأصول، د.ط (القاهرة 2000) ص192.

الخروج عن القياس أو إثبات صحة قاعدة أو العكس؛ فإننا بحاجة إلى توظيف الشاهد من أجل الاقناع وإزالة اللبس.

تبرز أهمية الشاهد خاصة في علم النحو في مجال التوظيف إذ أنه يعكس أهمية النحاة به، حتى قيل: إن الشاهد هو النحو، لا سيما وجود الكثير من الشواهد بمختلف أنواعها التي تزخر بها مؤلفاتهم.

فسوف نتحدث بإيجاز عن علمين من أعلام النحو هما:

ابن عَقِيل (694 – 769 هـ = 1294 – 1367 م) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة. من نسل عقيل ابن أبي طالب. مولده ووفاته في القاهرة. كان بعض أسلافه يقيمون في همذان أو آمد، ولعلهم انتقلوا من إحداهما إلى مصر، فولد بها عبد الله، فعرّفه مترجموه بالهمذانيّ (أو الآمدي) البالسي ثم المصري. قال ابن حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل. كان مهيبا، مترفعا عن غشيان الناس ولا يخلو مجلسه من المترددين إليه، كريما، كثير العطاء لتلاميذه، في لسانه لثغة. ولي قضاء الديار المصرية مدة قصيرة. له " شرح ألفية ابن مالك – ط " في النحو، متداول، وقد ترجم مع الألفية إلى الألمانية، و"التعليق الوجيز على الكتاب العزيز" تفسير، لم يكمله، و " الجامع النفيس " في فقه الشافعية، مبسوط جدا، لم يكمله، و " المساعد – خ " في شرح التسهيل، نحو، و " تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد – خ " وهو تلخيص الجامع النفيس، وغير ذلك[5]

أما العلم الثاني من أعلام النحو ابن مالك وُلِد إمام اللغويّين، والنحاة، والشُّعراء، وراوي الحديث جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجياني الذي يُلقَّب بابن مالك، ويشتهر بألفيّته في النحو العربيّ عام 600 هـ، في مدينة جيان الأندلسيّة، وهو يُعتبَر ممّن أكثروا من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث النبويّ في مُؤلَّفاته، ومُصنَّفاته في النحو العربيّ. وقد وَصَفه الكثيرون بأنّه كثير النوافل، وذكيٌّ، وكامل العقل، وصادق اللهجة، علماً بأنّه كان يُكرِّس وقته كاملاً إمّا للتلاوة، أو للصلاة، أو لقراءة الكُتُب، أو تصنيفها.

أما حياته العلمية والعملية بدأ ابن مالك بطلب العلم على يد كبار شيوخ جيان، أمثال: أبي الحسن ثابت بن محمد يوسف خيّار الذي عُرِف بـ (ابن الطيلسان)، ودرس في لبلة على يد الكلاعي، وتعلَّم القراءات على يد أبي العبّاس أحمد بن نوار، وحضر دروس ابن يعيش، وتلميذه ابن عمرون في حلب، ومنها إلى دمشق التي ظلَّ فيها إلى حين وفاته، حيث تعلَّم على يد أبي صادق الحسن، وأبي الحسن ابن السخّاوي، وخلال حياته عمل مُصنِّفاً في الجامع والتربة العادليّة، بالإضافة إلى أنّه نَظَم الشِّعر، فكان ذلك عليه سهلاً، وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الشيوخ، والأئمّة المعروفين قد تتلمذوا على يده، أمثال: الشيخ النوويّ، وبهاء الدين بن النحاس، والعلم الفارقيّ، والشمس البعليّ، وغيرهم.

مُؤلَّفات ابن مالك وضع ابن مالك قَبل وفاته العديد من المُؤلَّفات التي ما زالت مَرجعاً للكثير من رُوّاد العِلم، والمعرفة حتى اليوم، وأهمّ هذه المُؤلَّفات: شرح الكافية الشافية في النحو والصرف، الألفيّة التي تُمثِّل مُلخَّصاً لشرح الكافية الشافية.، سبْك المنظوم وفَكّ المختوم في النحو، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح،

(5) خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين،96/4.

لاميّة الأفعال، التسهيل وشرحه.

الفصل الأول:

تعريف الشاهد الشعري

المبحث الأول: تعريف الشاهد لغة واصطلاحاً

تعريف الشاهد:

الشاهد لغة " مادة (شهد) الشين والهاء والدال أصلٌ يدلُّ على حضور وعلم وإعلام"[6]، وجاء في اللسان الشاهد "الملك، والشاهد: اللسان من قولهم: لفلان شاهد حسن أَي عبارة جميلة"[7]، كما جاءت في محكم بن سيدة:" الشاهِد الْعَالم الَّذِي يبين مَا علمه"[8].

الشاهد اصطلاحا: "هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي"[9]، وقد يكون الشاهد آية قرآنية، أو بيتا من الشعر، أو قولا سائرا، ولعل أكثر ما تطلق عليه كلمة شاهد على الأبيات الشعرية، حتى أن البعض جمعها وشرحها وقام بإعرابها ووضعها في مصنفات خاصة، ولا بد أن يكون القائل من عصور الاحتجاج المعتمدة[10]، فالشاهد هو "ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية"[11]، لذلك نستطيع القول بأن **الشاهد اصطلاحا:** هو " دليل نصي جزئي يعود إلى ما عُرف لدى النحاة بعصور الاحتجاج، أُتي به لبناء قاعدة، ولا يمكن تأويله على وجه غيرها، وإلا عُدَّ مثالا، وإن كان من نصوص عصور الاحتجاج"[12].

والشاهد الشعري اصطلاحا عند أهل العربية:" دليل نصي جزئي يُستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التّنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم"[13]

([6]) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، د.ط، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،1979/1428م)، (شهد).

([7]) محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، د. ط، تحقيق: ياسر أبو شادي، مجدي فتحي السيد، (القاهرة: المكتبة التوفيقية)، (شهد).

([8]) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، ط، الأولى، 1421 هـ - 2000 م، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت. (شهد).

([9]) محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1 (بيروت: دار الفرقان، 1405هـ /1985م)، ص119.

([10]) المرجع نفسه ص119.

([11]) محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، د. ط (القاهرة: دار الفكر العربي) ص51.

([12]) ينظر : محمد عبده فلفل، ص13،14.

([13]) محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط1 (مكتبة لبنان ناشرون – بيروت 1996م)، تحقيق: د. علي دحروج، ص 1002/1، محمد عبده فلفل، اللغة الشعرية عند النحاة، دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1428هـ، 2007م، ص13-14.

المبحث الثاني: نهج النحاة في جمع الشاهد الشعري، والتحديد الزماني، والتحديد المكاني.

عندما أراد العلماء جمع المادة اللغوية لكي يستنبطوا منها الأحكام والقواعد جعلوا لأنفسهم خطا لا يتجاوزونه، وهو أن تجمع من مصادرها الأساسية، وتؤخذ من منابعها الأولى الصافية بحيث تخلوا من العجمة، لذلك حددوا لها مكانا وزمانا[14].

من الناحية الزمنية فقد حددوها بنحو ثلاثمائة سنة، منها مائة وخمسون قبل الإسلام ومائة بعده ومن ثم نظروا فيما روي بعد ذلك، فإن كانت من أهل البادية فهي حجة لديهم في اللغة، وإن كانت من الحاضرة فهي لا تعد حجة وإن كان استشهد بها في الأدب والبلاغة[15] ، على أن تحديد المصادر للمادة اللغوية لا تعني سلامتها تماما، فوضعوا ضابطا لضمان ذلك [16]وتم تقسيم المادة اللغوية إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب؛ فيكون هذا القسم دليل قطعي من ادلة النحو الذي يفيد العلم، وأما الآحاد ما ينفرد بنقله بعض اهل اللغة ولا يتوفر به شرط التواتر وهو دليل ما خوذ به، واختلفوا في إفادته فذهب الأكثرون بأنه مفيد للظن، وزعم بعضهم بإفادته للعلم، واشترطوا أن يكون الناقل للغة عدلا سواء كان امرأة أو رجلا، حرا أو عبداً[17].

وافترق النحاة في استقراء المادة اللغوية التي يسمعونها إلى جماعتين:

الأولى: أعراب البادية، فكان أعراب البادية ممن كانوا ينتشرون في بوادي نجد والحجاز وتهامة، فكانت السبيل الأمثل عند النحاة واللغويين لجمع مادتهم اللغوية، واستقراء أساليبها وألفاظها، فكان النحاة واللغويون يخرجون من مراكز البحث العلمي في البصرة والكوفة متجهين صوب البادية كي يسمعوا ويسجلوا، ومن أشهرهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، والكسائي، وأبو عمر الشيباني الذي دخل البادية ومعه دستيجتان من حبر فما خرج منها حتى أفناهما بكتب سمعها عن العرب[18] .

وبما أن الأخذ عن أعراب البادية كان عن طريق رحلات العلماء إليها؛ كان هذا يسلك سبيلا

آخر ألا وهو رحلة الأعراب إلى الحاضرة، فقد كان الكثير من الأعراب يفد على مدن العراق إما تكسبا أو طلبا للعلم، فكان علماء النحو واللغة يستفيدون من وجودهم ويأخذون عنهم، وكان منهم ثور بن يزيد كان يفد البصرة على آل سليمان بن علي ... [19]

الثانية: فصحاء الحاضرة: أخذ علماء اللغة والنحو عن فصحاء الحاضرة الذين تم تقسيمهم إلى:

([14]) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1(بيروت: لبنان، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، 1407 هـ /1987م) ص57.

([15]) ينظر : المرجع السابق، ص60

([16]) ينظر : المرجع السابق، ص60

([17]) أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري، لُمع الأدلة في أصول النحو، ط 2،1 (دمشق، دار الفكر، 1377هـ /1957م)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص84-86.

([18]) علي أبو المكار، أصول التفكير النحوي، ط (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر 2000م)، ص36.

([19]) ينظر : المرجع السابق، ص37.

الفئة الأولى : وهم الأعراب الذين سكنوا بالحواضر ، ومنهم من كان يذهب مع قبيلته إلى المدن الكبرى في العراق ، فيختطون لأنفسهم ضواحي يسكنوا فيها ، فكانوا أقرب في حياتهم إلى البادية منها في المدن ، لذلك لم تتغير لهجتهم ولم يخالطها شوائب التطور اللغوي الذي نتج عن تنوع الأجناس واختلاطها وتعددت لغاتها ومحاولتها إيجاد لغة مشتركة بينها ومنهم قبيلة بنو عقيل ، وبعض بطون قيس عيلان ،فكان بعضهم ينقطع عن قومه فيرحل وحدة للمدن الكبيرة ليقيم فيها ، ولكنه إما أن يظل محافظا على لغته التي مُرن عليها في البادية، فكان أغلب هؤلاء يشتغلون بتعليم الصبية أو تأليف الرسائل، كأبي البيداء الرياحي أسعد بن عصمة، ومنهم من يتأثر ببيئته اللغوية الجديدة وما يشيع فيها من أساليب وتراكيب تتسم عند النحاة بالخطأ، فكان العلماء يختبرون فصاحته للوقف على مدى محافظته وسلامة لغته؛ فإذا اتضح لهم أنه قد تأثر بما شاع في حياة الحاضرة من أخطاء في الصيغ أو الأساليب فإن ذلك كان مدعاة لرفض الأخذ والسماع منه،كما فعل أبو عمر بن العلاء حينما إرتاب في فصاحت أبي خيرة، إذ سأله: كيف تقول حفرت الإران؟ قال حفرت إرانا، قال أبو عمرو: لآن جلدك يا أبا خيرة. يرد بذلك أن لغته فسدت بما أصابه من تحضر.

الفئة الثانية: وهم من يطلق عليهم لقب المثقفين وهم: من درسوا اللغة في المدن الكبرى ولم يكن لهم أي اتصال مباشر بالبادية، وهؤلاء اشتغلوا على أنفسهم بدراسة ما يقع في أيديهم من مرويات اللغة ومأثوراتها وتراثها، ومن أبرز ما تقفوا به أنفسهم حفظهم للقرآن والشعر وما يتصل به من دراسات، ومن هؤلاء المثقفين الذين اعتمدوا عليه النحاة واللغويون كثير من الشعراء كعمر بن أبي ربيعة وجرير والفرزدق والأخطل والأحوص ورؤبة والعجاج[20].

الرواية:

وهي الطريقة الثانية الذي اتخذها النحاة واللغويون في سبيل استقراء المادة اللغوية، فكانت حتى أواخر القرن الأول وبداية الثاني تقتصر على رواية الشعر دون غيره، ولا تتعدى النقل إلى الضبط والتحقيق، وتم هذا النقل في المراحل الأولى بوساطة أسلوبين أخرين هما: تدوين الرسائل المختلفة التي ذكر فيها علماء اللغة فيها محفوظاتهم ومسموعاتهم فكانت سندا للأجيال القادمة من النحاة.

أما الأسلوب الآخر هو: ما تم ذكره من قبل النحاة المتقدمون أنفسهم في مؤلفاتهم أثناء عرضهم لجميع الظواهر اللغوية وتقعيدهم لها.

ولكن هذه المرويات قد تأثرت بمرحلة قبل التدوين ببعض المؤثرات في السماع، فلم يكن جميع الرواة في مستوى واحد من ناحية الحفظ والدقة.

وأما مرحلة ما بعد الدوين أيضا تأثرت المرويات وخاصة الشعر بظاهرة أخرى كانت ناتجة من التدوين نفسه ألا وهي التصحيف، التي وقع فيها كثير من اهل اللغة والنحو مثل الخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وأدى شيوع هذه الظاهرة وقوع كثير من النحاة واللغويين فيها إلى الخطأ في تحليل بعض النصوص والمرويات التي قد دخلها التصحيف[21].

([20]) ينظر : أصول التفكير النحوي، ص38-42.

([21]) ينظر: المرجع السابق، ص38-42.

وعلى هذا التحديد قسم علماء اللغة الشعراء الذين يحتج بشعرهم ويستشهد بها في اللغة والنحو إلى أربع طبقات، وهي: –

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم من عاش قبل الإسلام.

والطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

والطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام.

والطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم: المحدثون وهم من بعدهم[22] وكان البصريون يستشهدون بشعراء الطبقتين الأوليين اجتماعا من غير تفريق، ولم يستشهد أكثرهم بشعراء الطبقة الثالثة، ويرى البغدادي في خزانته صحة الاستشهاد بكلام الطبقة الثالثة، وإن كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمه يُلحنون الفرزدق والكُميت وذا الرمة، ويعدونهم من المواليد، أما شعراء الطبقة الرابعة فم يستشهد بشعرهم وهذا هو الصحيح عند البغدادي، فجعلوا آخر الشعراء الإسلاميين المحتجين بشعرهم هو إبراهيم بن هرمة (ت150هـ)، أما الكوفيون فاحتجوا بأشعار الطبقات الأربع، وبشعر من لم يعرف قائله في استخلاص القواعد التي لم يجزها البصريون[23].

التحديد المكاني: من حيث التحديد المكاني فقد اعتمد علماء اللغة على كلام القبائل الواقعة في قلب الجزيرة العربية، وقصروا أخذهم على قبائل معينة، وهي: قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وطيء، وقد صنف أبو نصر الفارابي القبائل فقال: «كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عمًا في النفس[24].

إن هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم المحيطة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل مصر وأهل الشام.

وقد اتخذ النحاة للمكان طريقين:

1– الرحلة إلى أعراب البادية، أو ممن وفد عليهم من الأعراب، فقد كانت الرحلة سنة متبعة عند العلماء[25].

2–الأخذ عن فصحاء الحضر، وهم فئتان من الأعراب البداة: فئة من الأعراب البداة سكنت حواضر العراق وسلمت لغتهم من تأثير الأعاجم.

وفئة من أهل الحضر صحت عند اللغويين والنحاة سليقتهم؛ وذلك بما حفظوا من القرآن والشعر ومرويات العرب

([22]) الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط 5، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الجيل، 1401 هـ / 1981م) 1/ 30.

([23]) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، (مطبوعات جامعة الكويت رقم 37، 1394هـ /1974 م)، ص104

([24]) محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، الحروف، ط 2، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي (بيروت: دار المشرق، 1990 م) ص147.

([25]) الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، راجعه وعلق عليه: سعيد محمد اللحام (بيروت: عالم الكتب، 1426 هـ) ص78.

ومنهم جرير والفرزدق والأخطل والكميت والعجاج، وغيرهم[26].

ويتضح مما سبق حرص علماء اللغة على سلامتها التامة، فقد اعتدوا بمبدأ الشيوع وقاموا بنقد القبائل حتى إذا استوت المادة العلمية موثقة بحثوا عن الظواهر النحوية فيها واستخرجوها ووضعوا القواعد والأحكام[27]، وقيدوها بالكتابة وجعلوها علما وصناعة واصطلحوا على تسميتها بـ(علم النحو)[28].

الفصل الثاني:

دراسة الشواهد الشعرية.

المبحث الأول

الشواهد الشعرية النحوية المقررة للقاعدة في باب الفاعل.

1- جواز تقديم المفعول به على الفاعل ووجوبه:

الأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول، وذلك لأن الأصل فيه أن يتصل بفعله، ثم يأتي المفعول بعدهما[29]، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة؛ "والأصل في المفعول أن ينفصلا" عنه بالفاعل؛ لأنه فضلة [30]، وقد يجُاء بخلاف الأصل" فيتقدم المفعول على الفاعل في عدة مواضع منها:

أولاً: جواز تقدم المفعول على الفاعل:

1- إذا أمن اللبس لوجود قرينة سواء كانت لفظية أو معنوية، يقول ابن مالك: " فلو وجدت قرينة يتبين بها الفاعل من المفعول، جاز تقديم المفعول نحو "طلق سعدى يحيى" و " أضنت الحمى سلمى"[31]، وهذا معنى قوله: «وأخر المفعول إن لبس حذر»[32]

2- عدم وجود سبب يوجب تأخر المفعول، أو تقدمه على الفعل.

3- عدم وجود سبب يوجب تأخر الفاعل[33].

([26]) ينظر : علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص39.

([27]) ينظر : المرجع نفسه ص60.

([28]) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص11.

([29]) علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، شرح الأشموني، د.ط، تحقيق: د عبد الحميد السيد عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، 402/1.

([30]) ينظر: المرجع السابق ص402/1

([31]) جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، ط 1، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مكة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 589/2.

([32]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة: العشرون 1419هـ- 1998 م

([33]) جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي، شرح التسهيل، ط1، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 134/2.

ثانياً: وجوب تقديم الفاعل على المفعول:

1- إذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم قرينة وجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول نحو: " أكرم موسى عيسى" و "زارت سعدى سلمى"[34].

2- إذا كان المفعول محصورا: وجب تقديم الفاعل إذا كان المفعول محصورا " فلو قصد حصره وجب تأخيره مع كونه مضمرا نحو "ما ضرب زيدا إلا أنت "، وكل ما قصد حصره استحق التأخير، فاعلا كان أو مفعولا، أو غيرهما، سواء كان الحصر بـ "إنما" أو بـ "إلا" نحو: (إنما ضرب زيدٌ عمراً وما ضرب زيداً إلا عمرٌ " [35].

أجاز الكسائي وحده التقديم والتأخير إذا كان الحصر بـ " إلا " فقط؛ وذلك لأن المعنى مفهوم معها سواء قُدم المقترن بها أو أُخر، بخلاف المحصور بـ " إنما " لأن المعنى لا يفهم معها إلا بالتأخير، وذلك لا خلاف فيه.

3- إذا كان الفاعل ضميرا متصلا:

يجب تقديم الفاعل إذا كان ضميرًا مُتصلًا، نحو: "ضَربتُ زيدًا" [36].

ثالثاً: وجوب تقديم المفعول على الفاعل:

1-إذا اتصل بالمفعول ضمير يعود إلى الفاعل.

يُحسن تقديم المفعول به متصلا به ضمير يعود إلى الفاعل نحو: "خاف ربه عمر"، ولم يحسن تقديم الفاعل متصلا به ضمير يعود إلى المفعول به نحو: " زان نوره الشجر".

2-إذا كان المفعول ضمير متصلا بالفعل والفاعل اسما ظاهرا.

يجب تأخير الفاعل في مسألة واحدة، وهي ما إذا كان المفعول ضميرًا متصلا والفاعل اسمًا ظاهرً [37]

3-إذا كان الفاعل محصورا، ومن الشواهد الشعرية التي وردت في ذلك:

- قول الشاعر:

تَزَوَّدْتُ مِن لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَني إلا غراما كَلاَمُهَا[38]

([34]) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 589/2.

([35]) ينظر: شرح الكافية الشافية 590،591/2.

([36]) بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، العُدّة في إعراب العُمدَة، ط ا، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري – الدوحة، 315/3.

([37]) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، تحقيق: محمد باسل، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ/2000م، 421/1.

([38]) من الطويل، لمجنون ليلى في ديوانه، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار فراج ص194.

وموضع الشاهد قوله: " إلا غراما كلامها " .

استشهد بهذا البيت حيث: قدم المفعول به، وهو قوله " غراما " على الفاعل، وهو قوله " كلامها " مع كون المفعول منحصرا " بإلا " وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين .

المبحث الثاني

الشواهد الشعرية النحوية المخالفة للقاعدة في باب الفاعل.

1-حكم العامل مع فاعله المثنى والمجموع:

ذهب جمهور النحاة إلى أنه يجب تجريد عامل الفاعل (الفعل أو شبهه من الضمائر والعلامات التي تدل على التثنية والجمع وذلك عند إسناده إلى اسم ظاهر يدل على ذلك[39]، فيكون كحاله إذا تم إسناده إلى مفرد، فتقول: (فاز المجتهد، فاز المجتهدان، فاز المجتهدون، فاز المجتهدات)، وقد أشار ابن مالك إلى مذهب الجمهور بقوله:

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا[40].

من الشواهد الشعرية التي وردت في ذلك:

أولاً: شاهد عمل الفاعل الموصول بـ (ألف الاثنين).

- قول الشاعر:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ[41].

وموضع الشاهد قوله: " وقد أسلماه مبعد وحميم ".

استشهد بهذا البيت حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على الفصحى أن يقول " وقد أسلمه مبعد وحميم "، وهو مسند إلى فاعل ظاهر.

ثانياً: شاهد عمل الفاعل الموصول ب (واو الجماعة).

- قول الشاعر:

يَلُومُونَنِيى في اشْتِرَاءِ النَّخِيـ لِ أَهْلِى فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ[42]

وموضع الشاهد قوله: "يلومونني أهلي ".

حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيء، وقيل: لغة

([39]) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 79/2.

([40]) ينظر : المصدر نفسه 79/2.

([41]) من الطويل، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، د. ط، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف ناجم (بيروت: دار صادر) ص196.

([42]) من المتقارب، لأمية بن أبي الصلت، وهو أمية بن عبد الله بن أبي الصلت (5 هـ) وهو بيت فرد، ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 82/2.

أزدشنوءة.

ثالثاً: شاهد عمل الفاعل الموصول بـ (نون النسوة)

- قال الشاعر:

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِى فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ[43].

وموضع الشاهد قوله: " رأين الغواني "

استشهد بهذا البيت على وصل نون النسوة بالفعل المسند إلى اسم ظاهر لأن الفاعل هو اسم ظاهر وهو " جمع " ذُكر بعده.

2-امتناع تذكير العامل ووجوب التأنيث:

يجب تأنيث عامل الفاعل في عدة مواضع:

1-إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقا ظاهرا، ليس مفصولا عن فعله نحو: جاءت زينب.

2-إذا كان الفاعل ضميرا مستترا يعود على مؤنث سواء كان حقيقيا أم مجازيا مثل: زينب جاءت، النجوم تلألأت[44]، وقد تحذف تاء التأنيث شذوذا من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي لوجد فصل أو بدون فصل، وقد ذكر سيبويه ذلك " قال فلانة " بلا فصل، وثبوتها أحسن مع عدم الفصل[45]، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَقَدْ يُبِيْحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ[46].

"وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل؛ لأن الفعل بُعد عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث "[47]، وكذلك تحذف تاء التأنيث شذوذا من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي وذلك في الشعر، وقد أجازه ابن كيسان ذلك في الشعر[48] ، وقد أشار ابن مالك إليه بقوله:

والْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بلا فَصْلٍ وَمَعْ ضميرِ ذِي المْجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ[49].

ومن الشواهد الشعرية التي وردت في ذلك:

- قول الشاعر:

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها[50] .

([43]) البيت لعمرو بن أبي ربيعة وهو عمر بن عبد الله المخزومي (ت93) كما في ديوانه ص195.

([44]) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل 91/2.

([45]) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية 597،596/2.

([46]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 89/2.

([47]) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 409/1.

([48]) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية597،596/2.

([49]) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 91/2.

وموضع الشاهد قوله: " ولا أرض أبقل "، استشهد بهذا البيت على حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو " أبقل "، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التأنيث، وذلك للضرورة الشعرية.

4-امتناع تأنيث عامل الفاعل ووجوب التذكير:

يجب تذكير عامل الفاعل في المواضع الآتية:

1- إذا كان الفاعل مذكرا، نحو: جاء خالدٌ.

2- إذا فصل بين الفاعل المؤنث والفعل بـ «إلا» نحو: "ما جاء إلا هندٌ"، "وما جاء إلا المجدات"[51]، يرى جمهور النحاة وجوب حذف تاء التأنيث وتذكير عامل الفاعل عند الفصل بـ «إلا» الاستثنائية، والتأنيث خاص بالشعر، وقد نص على ذلك الأخفش فأوجب التذكير في الكلام وذلك لأن الفاعل الحقيقي هنا هو المستثنى منه المحذوف وتقديره «أحد»[52]، وقد جاء إثبات التاء مع الفصل بـ «إلا» شذوذا والفاعل اسم ظاهر، ودخول تاء التأنيث في مثل هذا مرجوح وقد خصه جمهور النحاة بالشعر[53]، والتذكير أرجح باعتبار المعنى.

ومن الشواهد الشعرية التي وردت في ذلك:

- قول الشاعر:

طوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ ما في غُرُوضِها وما بَقِيَتْ إلا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ[54]

وموضع الشاهد قوله: " فما بقيت إلا الضلوع ".

فقد أدخل الشاعر تاء التأنيث على الفعل (بَقِيَ) مع كونه قد فُصِل بينه وبين الفاعل المؤنث بإلا، وهذا غير جائز عند الجمهور إلا في الشعر.

5-وجوب تقديم المفعول على الفاعل

يجب تقديم المفعول به على الفاعل في عدة مواضع سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني[55] ، وقد يتقدم الفاعل المحصور بإلا» على المفعول به وذلك للضرورة الشعرية، وكذلك يتقدم الفاعل المتصل بضمير يعود على

([50]) من المتقارب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

([51]) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط 1، تحقيق: عبد الغني الدقر (دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، 1984 م) ص200

([52]) ينظر : ابن مالك، شرح التسهيل 110/2، 111؛ والشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح 409/1.

([53]) ينظر : ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 205،206؛ والأشموني، شرح الأشموني 105/2، 106.

([54]) من الطويل، لذي الرمة في ديوانه وهو غيلان عقبة (ت117)، ص 158.

([55]) ينظر : المبحث الأول ص14.

المفعول به المتأخر لفظا ورتبة وذلك جائز في الضرورة وممتنع في الكلام [56]

فقد أجاز الأخفش وابن جني اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل وذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل[57]، ومن الشواهد الشعرية التي وردت في ذلك:

أولاً: شواهد تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول.

1- قول الشاعر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى الْمَجْدِ[58]

وموضع الشاهد قوله :قوله " كسا حلمه ذا الحلم، ورقى نداه ذا الندى " .

استشهد بهذا البيت على عود الضمير الذي اتصل بالفاعل المقدم على المفعول به المؤخر لفظا ورتبة للضرورة، حيث عاد ضمير من الفاعل المقدم "حِلمهُ على المفعول به المؤخر" ذا الحلمِ " للضرورة الشعرية.

2- قول الشاعر:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلاَنِ عنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ[59]

وموضع الشاهد قوله: " جزى بنُوهُ أبا الغيلانِ "، استشهد بهذا البيت على عود الضمير الذي اتصل بالفاعل المقدم على المفعول به المؤخر لفظا ورتبة للضرورة، حيث عاد ضمير من الفاعل المقدم " بَنُوهُ " على المفعول به المؤخر " أبا الغيلان " وذلك للضرورة الشعرية.

3- قول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وقَدْ فَعَلْ[60]

وموضع الشاهد قوله: " جزى ربه".

استشهد بهذا البيت على عود الضمير الذي اتصل بالفاعل المقدم على المفعول به المؤخر لفظا ورتبة للضرورة، حيث اتصل الضمير بالفاعل " رَبُّهُ " وعاد على المفعول المتأخر لفظاً ورتبة، وهو جائز في الضرورة ممتنع في الكلام، وأجاب من عارض، وجه الاستشهاد بأن الضمير في " رَبُّهُ " ليس عائدا إلى المفعول به " عَدِيَّ " بل إلى الجزاء المفهوم من قوله: " جزى " وكأنه قيل:" مالك الجزاء ".

([56]) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني 116/2.

([57]) ينظر : ابن مالك، شرح الكافية الشافية 585/2، 586؛ والأشموني، شرح الأشموني 116/2؛ والشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح 416/1.

([58]) من الطويل، البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

([59]) من الطويل، ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل 107/2.

([60]) من الطويل، ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال – بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨ م – ١٤١٨ هـ، ص401.

4- قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا[61].

وموضع الشاهد قوله: " أبقى مجده مطعما"، استشهد بهذا البيت على عود الضمير الذي اتصل بالفاعل المقدم على المفعول به المؤخر لفظا ورتبة للضرورة، حيث عاد ضمير من الفاعل المقدم " مَجْدُهُ " على المفعول المتأخر " مُطْعِمَا "وذلك للضرورة الشعرية.

5- قول الشاعر:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ [62]

وموضع الشاهد قوله: " رأى طالبوه مصعبا "، استشهد بهذا البيت على عود الضمير الذي اتصل بالفاعل المقدم على المفعول به المؤخر لفظا ورتبة للضرورة، حيث عاد ضمير من الفاعل المقدم " طَالِبُوهُ " على المفعول المتأخر " ذا مصْعَباً "وذلك للضرورة الشعرية.

ثانياً: تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) على المفعول به.

- قول الشاعر:

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءُ الدَّيَارِ وَشَامُهَا[63]

موضع الشاهد قوله: " فلم يدر إلا الله، درى ما هيجت لنا، استشهد بهذا البيت على تقديم الفاعل المحصور بإلا، على المفعول ضرورة، حيث قُدم الفاعل المحصور لفظ الجلالة " الله " على المفعول " ما " للضرورة الشعرية، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهادا بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن " ما " اسم موصول مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: فلم يدر إلا الله، درى ما هيجت لن .

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين، قمت بدراسة الشواهد النحوية الشعرية عند ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وذلك تحديدا في باب الفاعل والاطلاع على جملة من النتائج وكان أهما:

- يعتبر الشعر العربي من أهم مصادر الدراسات في اللغة العربية، لذلك اعتمد عليه العلماء عامة وعلماء اللغة خاصة وذلك في التقعيد.
- النحاة السابقون اشتهروا بالأمانة حيث إنهم لا يحتجوا إلا بالأبيات الصحيحة الأصيلة.
- تميز النحاة بين الشعر والنثر وذلك عند قولهم بالضرورة الشعرية.
- عند ذكر الشذوذ في النحو هذا لا يدل على القلة والكثرة وإنما مخالفة ما كانت عليه القاعدة.

([61]) من الطويل، البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، تحقيق: د. وليد عرفات (بيروت: دار صادر ،2006م) 99/1.

([62]) البيت من البسيط، لأحد أصحاب مصعب بن الزبير، ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل 106/2.

([63]) البيت لذي الرمة ص279.

- يعتبر الشعر من أبسط ما يمثل عليه القاعدة وذلك لسهولة الحفظ، فالعرب اعتمدت على السماع والمشافهة، ولقلة معرفتهم بالقراءة والكتابة.
- الفواصل الزمانية والمكانية كانت سدا منيعا في الحفاظ على اللغة من اللحن والفساد.
- أثبت البحث أن لغة قريش لم تكن أفصح لغات العرب، وإنما كانت فصيحة كسائر لغات العرب الأخرى.
- إن لغة (أكلوني البراغيث) لغة شائعة لدى العرب، فربما كانت تمثل حقبة زمنية سابقة، وليس كما عدها بعض النحاة بأنها شاذة بدليل ورودها في القرآن الكريم وكلام العرب.

فهرسة المصادر والمراجع

1- تمام حسان، الأصول، د.ط (القاهرة 2000).

2- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1(بيروت: لبنان، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، 1407 هـ /1987م)

3- خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين.

4- محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، الحروف، ط 2، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي (بيروت: دار المشرق، 1990 م).

5- ديوان أبو الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال – بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨ م – ١٤١٨ هـ.

6- ديوانه حسان بن ثابت، تحقيق: د. وليد عرفات (بيروت: دار صادر ،2006م).

7- ديوان أمية بن أبي الصلت.

8- ديوان عمرو بن أبي ربيعة.

9- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، د. ط، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف ناجم (بيروت: دار صادر).

10- ديوان عمرو بن أبي ربيعة.

11- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، (مطبوعات جامعة الكويت رقم 37، 1394هـ /1974 م).

12- علي أبو المكار، أصول التفكير النحوي، ط (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر 2000م).

13- علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، شرح الأشموني، د.ط، تحقيق: د عبد الحميد السيد عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.

12- عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد طبعة جديدة منقحة (القاهرة: مكتبة دار التراث 1419هـ/1998م).

13- جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي، شرح التسهيل، ط1، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد

بدوي المختون، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

14-خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، تحقيق: محمد باسل، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ/2000م.

15- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط 1، تحقيق: عبد الغني الدقر (دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، 1984 م).

16-جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، ط 1، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مكة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

17-بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، العُدّة في إعراب العُمدَة، ط ا، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري – الدوحة.

18-الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط 5، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الجيل، 1401 هـ / 1981م).

19- أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن الفهري المعروف بالبونسي، كنز الكتاب ومنتخب الآداب، تحقيق: حياة قارة، د. ط، (المجمع الثقافي، أبو ظبي عام النشر: 2004م).

20- أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري، لُمع الأدلة في أصول النحو، ط 2،1 (دمشق، دار الفكر، 1377هـ /1957م).

21- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، ط، الأولى، 1421 هـ - 2000 م، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت .

22- محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، د. ط، تحقيق: ياسر أبو شادي، مجدي فتحي السيد، (القاهرة: المكتبة التوفيقية).

23- محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1 (بيروت: دار الفرقان، 1405هـ /1985م).

24- أميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية 1420هـ/1999م).

25- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، د.ط، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979/1428م).

26-محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط1 (مكتبة لبنان ناشرون - بيروت 1996م)، تحقيق: د. علي دحروج.

27-الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، راجعه وعلق عليه: سعيد محمد اللحام (بيروت: عالم الكتب،1426 هـ).